هبة شكري

باحث أول بوحدة الدراسات الفلسطينية - الإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دراسة

الأحزاب العربية

في إسرائيل بعد طوفان الأقصى

منذ تأسيس إسرائيل عام 1948، شكّلت الأحزاب العربية إحدى أهم الأدوات التي حاول من خلالها الفلسطينيون في الداخل (ما يطلق عليهم عرب إسرائيل) التعبير عن هويتهم الوطنية، وممارسة دور سياسي داخل إسرائيل. وعلى مدار عقود، تنوعت هذه الأحزاب ما بين تيارات قومية، شيوعية، إسلامية، ومدنية، وقد التقت جميعها على هدف مشترك وهو مقاومة سياسات التهميش والإقصاء التي تمارسها إسرائيل ومحاولة الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

لعبت هذه الأحزاب دورًا فاعلًا داخل الكنيست الإسرائيلي، وإن بقي هذا الدور محكومًا بسقف المشاركة المحدود في ظل نظام يعتبر "يهودية الدولة" أحد ثوابته. ومع ذلك، نجحت هذه الأحزاب في تحقيق إنجازات جزئية في الدفاع عن حقوق فلسطيني الداخل ومناهضة السياسات العنصرية الإسرائيلية والحديث عنها بصوت واحد داخل الكنيست.

وقد اتسمت استراتيجيات العمل السياسي لهذه الأحزاب غالبًا بالتموضع خارج دائرة

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

التأثير الحكومي المباشر، والتمسك بسياسة المعارضة المبدئية، مع استثناءات محدودة أبرزها ما حدث في انتخابات 2021، حين دعمت القائمة الموحدة حكومة بينيت–لابيد في خطوة أثارت جدلًا واسعًا.

غير أن مشهد ما بعد طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، جاء ليفرض تحوّلًا جذريًا في طبيعة الحضور السياسي لتلك الأحزاب، إذ وجدت نفسها أمام واقع جديد، تآكلت فيه مساحات الخطاب داخل الكنيست، وتضاعفت الضغوط الأمنية والاجتماعية عليهم فضلًا عن تكثيف المحاولات الإسرائيلية لتحجيم الأحزاب العربية داخل الكنيست؛ وقد فرض هذا الواقع على هذه الأحزاب مراجعة خطابها واستراتيجيتها في ظل تراجع شعبيتها وانعدام تأثيرها في المستوى السياسي.

نبذة عن الأحزاب العربية في إسرائيل

تنقسم خريطة الأحزاب العربية الحالية في إسرائيل بناءً على موقفها من المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي إلى قسمين؛ القسم الأكبر يتبنى المشاركة وشارك فعلًا في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الخامسة والعشرين التي أجريت في نوفمبر 2022 في ظل انقسام شهدته الأحزاب والقوائم العربية المشاركة في تلك الانتخابات؛ حيث أعلن حزب التجمع الوطني الديمقراطي خروجه من ائتلاف القائمة العربية المشتركة وتشكيله قائمة انتخابية منفردة لخوض انتخابات الكنيست، لتقتصر مكونات القائمة العربية المشتركة على ائتلاف ثنائي يضم (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة العربية للتغيير)، إضافة إلى القائمة العربية الموحدة كقائمة ثالثة منفردة أما القسم الثاني فلا يتبنى المشاركة أو يدعو لمقاطعتها، ويتكون من الحركة الإسلامية الشمالية، وحركة أبناء البلد.

إن تجربة القائمة العربية المشتركة التي تشكلت في العام 2015 من الأحزاب العربية الأربعة الرئيسية في إسرائيل (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة العربية للتغيير، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية الجنوبية) في خوض انتخابات الكنيست العشرين في العام نفسه ضمن قائمة موحدة، وحصلت على 13 مقعدًا. أما في انتخابات الكنيست الثانية والعشرين التي أجريت في سبتمبر 2019 بشكل مبكر عادت القائمة العربية المشتركة لخوض الانتخابات بشكل موحد ضمت مكوناتها الأربعة لتحصل على 13 مقعدًا، ثم ليرتفع عدد مقاعدها إلى 15 مقعدًا في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في العام 2020، لتسجل اختراقًا كبيرًا بوصفها الكتلة الثالثة فى الدولة بعد كتلة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وكتلة "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس.

لكن وحدة القائمة العربية المشتركة لم تستمر بعد انتخابات الكنيست 2020؛ حيث خرجت القائمة العربية الموحدة التي تمثل الحركة الإسلامية الجنوبية لتخوض انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين منفردة في العام 2021 وتحصل على أربعة مقاعد، مقابل ستة مقاعد للقائمة العربية المشتركة بمكوناتها الثلاثة المتبقية (الجبهة والتجمع والعربية للتغيير)، ثم يستمر الانقسام بإعلان حزب التجمع الوطني الديمقراطي خروجه من القائمة العربية المشتركة في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين القادمة، ويتم الإعلان عن خوض الأحزاب العربية هذه الانتخابات ضمن ثلاث قوائم منفصلة.

بالنسبة للتمثيل البرلماني الحالي، يبلغ مجموع مقاعد الأحزاب العربية في الكنيست 10 مقاعد، موزعة بين القوائم المشاركة، وقد أدى غياب التكتل العربي الموحد إلى محدودية التأثير في السياسات الإسرائيلية، وعلى مدار السنوات الماضية، تزايدت الدعوات المطالبة بإعادة تشكيل تحالف موحد يعيد الثقة ويعزز التأثير السياسي داخل المجتمع العربي.

الاستراتيجية والأهداف

فيما يلي نبذة عن الأحزاب العربية الفاعلة في إسرائيل واستراتيجياتها:

1 - القائمة العربية الموحدة "راعم"

تُعدّ "القائمة الموحدة" الصيغة السياسية النهائية للحركة الإسلامية الجنوبية التي انبثقت عن الحركة الإسلامية في الداخل، بعد الانشقاق الكبير الذي حدث بقيادة عبد الله نمر درويش، على خلفية المشاركة في انتخابات الكنيست في العام 1996.

يقود القائمة منصور عباس، وهي تقوم على النهج البراجماتي والعمل من داخل المنظومة الإسرائيلية للحصول على مكاسب مدنية لفلسطينيي الداخل. وقد انفصلت عن القائمة المشتركة وخاضت الانتخابات بشكل مستقل، وتمكّنت من دخول الائتلاف الحكومي لدورة قصيرة، وهي خطوة أثارت انقسامًا واسعًا في الداخل العربي. وهي تملك حاليًا 4 مقاعد في الكنيست وتُصنف كأكثر الأحزاب العربية براجماتية.

وفي إطار السعي لتحسين أوضاع العرب من خلال التأثير في النظام من الداخل، شاركت القائمة بالفعل في الانتخابات الإسرائيلية التي عُقدت منذ ذلك الحين، سواءً ضمن صِيغ توافقية أخرى مع الأحزاب العربية أو القائمة المشتركة، أو بشكلٍ منفرد كما هي الحال في صيغة "القائمة الموحّدة" التي خاضت الانتخابات الأخيرة بشكلٍ منفرد عن الأحزاب العربية الأخرى.

الاستراتيجية والأهداف:

1. تحقيق المساواة المدنية والاجتماعية: تسعى القائمة إلى تحسين أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، الإسكان، والبنية التحتية.

2. التأثير السياسي من داخل النظام: تبنت القائمة نهجًا براجماتيًا يهدف إلى التأثير في السياسات الإسرائيلية من خلال المشاركة في الائتلافات الحكومية، بدلًا من المقاطعة التامة.

3. تعزيز التعاون العربي-اليهودي: تسعى القائمة إلى بناء جسور من التعاون بين المجتمعين العربي واليهودي في إسرائيل، بهدف تحقيق التعايش والسلام الداخلي.

4. الدفاع عن الحقوق الفلسطينية: على الرغم من التركيز على القضايا المدنية، تظل القائمة ملتزمة بالدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب.

2 - تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والعربية للتغيير

يتكون التحالف من قوى شيوعية ودعاة سلام ويطالب بمساواة العرب واليهود في إسرائيل، أُقيمت الجبهة العام 1977 وضمت في صفوفها إضافة إلى القوى اليسارية والوطنية العربية ومن اليهود بضع مئات من أعضاء حركة (الفهود السود) بقيادة تشارلي بيطون.

وتدعو الجبهة إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة من العام 1967 وإلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بحيث تشمل الدولة الفلسطينية مناطق الضفة العربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وتطالب الجبهة الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان السورية المحتلة، وكذلك تدعو في بيانها السياسي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة كلها المتعلقة بإسرائيل بما فيها حق العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة.

يضم هذا التحالف حزب "حداش" بقيادة أيمن عودة، و"العربية للتغيير" بقيادة أحمد الطيبي. ويتبنى كلا الحزبين خطًا معارضًا واضحًا للسياسات الإسرائيلية، مع تأكيد على الحقوق المدنية والهوية الوطنية للفلسطينيين في الداخل. وتعد الجبهة ذات جذور شيوعية، بينما تميل العربية للتغيير نحو الطابع القومي المعتدل. وقد استمر الحزبان بعد تفكك "القائمة المشتركة"، في التعاون ضمن قائمة موحدة، ويحصلان في الغالب على 5 مقاعد، ويُعتبران من القوى التقليدية في السياسة العربية داخل إسرائيل.

عند تشكيل تحالف بين الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير، كان الهدف الرئيسي هو تجميع القوى العربية البرلمانية لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه فلسطينيي الداخل،

مثل محاربة التمييز العنصري والدعوة للمساواة، ورغم التوافق بين الحزبين على القضايا الكبرى، يُلاحظ أن تحالفهما يميل إلى إشراك أطراف يسارية وقومية إسلامية، وهو ما يعني تباينًا في أولويات السياسة الداخلية لكل حزب.

الاستراتيجية والأهداف:

1. المساواة القومية والمدنية: كلا الحزبين يطالبان بتحقيق المساواة المدنية لجميع المواطنين العرب في إسرائيل، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للعرب الفلسطينيين في الداخل.

2. الدعوة لسلام عادل: كلا الحزبين يتبنيان موقفًا مؤيدًا لسلام عادل وشامل في المنطقة، مع دعوة واضحة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة.

3. حقوق الإنسان والديمقراطية: كلا الحزبين يدعمان تعزيز الديمقراطية في إسرائيل على أساس المساواة في الحقوق والحريات، ويعارضان التمييز العنصري.

3 - التجمع الوطني الديمقراطي "بلد"

حزب قومي علماني تأسس على يد عزمي بشارة، ويُعرف بخطابه الصريح الرافض ليهودية الدولة، والمطالب بإقامة دولة لكل مواطنيها. وقد شهد تقلبات تنظيمية وسياسية، وكان أحد مكونات "لقائمة المشتركة"، وهو يركز على العمل الميداني والتعبوي، ولم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم ولم يحصل على أي مقاعد في الكنيست الحالي.

اتسم التجمع الوطني الديمقراطي بمواقفه المعارضة للانخراط في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية، انطلاقًا من رفضه للاعتراف بشرعية البنية الصهيونية للدولة، كما يرفض ربط المطالب المدنية للعرب الفلسطينيين في الداخل بالولاء السياسي للدولة. وقد خاض الحزب عدة معارك قضائية وسياسية للدفاع عن شرعية مشاركته في الكنيست، وتعرض في أكثر من مناسبة لمحاولات حظر من قبل لجنة الانتخابات، إلا أن المحكمة العليا أبطلت تلك القرارات، مؤكدة حقه في خوض الانتخابات كجزء من التعددية السياسية.

الاستراتيجية والأهداف:

يُعرّف التجمع الوطني الديمقراطي نفسه كحزب قومي فلسطيني ديمقراطي في إسرائيل، ويستند إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية:

1. التحول إلى دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها: يسعى التجمع إلى تحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية تشمل جميع مواطنيها، اليهود والعرب، على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس الدين أو القومية.

2. إلغاء البنى القانونية العنصرية: يعمل التجمع على إلغاء المؤسسات الصهيونية مثل الوكالة اليهودية ودائرة أراضي إسرائيل، التي يرى أنها تسهم في التمييز ضد المواطنين العرب.

3. فصل الدين عن الدولة: يدعو التجمع إلى فصل الدين عن الدولة لضمان حرية المعتقد والمساواة بين جميع المواطنين.

4. الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للعرب الفلسطينيين: يؤكد التجمع على أهمية الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، بما في ذلك الحفاظ على الهوية الفلسطينية والتواصل مع الثقافة العربية.

5. حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة: يدعو التجمع إلى حل القضية الفلسطينية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أبرز الشخصيات العربية في الكنيست

1. منصور عباس

رئيس القائمة الموحدة وزعيم

الحركة الإسلامية الجنوبية، وهو أول سياسي عربي يدخل ائتلافًا حكوميًا إسرائيليًا، ويمثل توجهًا براجماتيًا يركز على القضايا الحياتية للمجتمع العربي، خصوصًا البنى التحتية والسكن والنقب.

على المستوى الشعبين، لديه ثقل سياسي قوي جدًا في المرحلة الحالية، خاصة بين

المجتمع المحافظ والبدو، ولديه علاقات خارجية جيدة على المستوى الإقليمي. ورغم البراجماتية التي يتسم بها وتبنيه خطاب مدني معتدل، فإن معلومات تشير إلى وجود تقارب أيدولوجي بينه وبين بعض القوى الإسلامية في المنطقة.

2. أيمن عودة

رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، وقيادي بارز سابق في القائمة المشتركة. يتبنى خطابًا قوميًا مدنيًا ويساريًا، ويطالب بدولة لجميع مواطنيها.

على المستوى الشعبي يحظى بثقة فئة واسعة من المثقفين والناشطين، لكن نفوذه تراجعت

بعد تفكك القائمة المشتركة، وهو من أكثر الشخصيات ظهورًا في الإعلام، كما أن له علاقات واسعة على المستوى الدولي ولديه اتصالات مع الاتحاد الأوروبي. ويمتلك عودة علاقات قوية من الأردن ومن المعروف عنه رفضه لمشروع التطبيع الحديث بين دول عربية وإسرائيل

3. أحمد الطيبي

رئيس الحركة العربية للتغيير، طبيب ومستشار سابق للرئيس ياسر عرفات؛ مما يشير إلى علاقاته الإقليمية القوية خاصة مع السلطة الفلسطينية وكان مستشارًا لياسر عرفات ورافق الرئيس محمود عباس في بعض المهمات. كما يُعرف بمواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية؛ حيث يُلقي الضوء على معاناة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية؛ مما يعزز مكانته كصوت فلسطيني في الكنيست الإسرائيلي.

على المستوى الشعبي، لديه شعبية كبيرة جماهيرية قوية، يحظى الطيبي بشعبية واسعة بين المواطنين العرب في إسرائيل؛ نظرًا لمواقفه الجريئة وخطاباته المؤثرة في الكنيست. يُعرف بدفاعه المستمر عن حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل، ومناهضته للسياسات التمييزية.

4. سامي أبو شحادة

رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وهو قومي عربي يرفض المشاركة في أي ائتلاف إسرائيلي. يركز على الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى نشاطه الحزبي، فهو يرأس لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب في إسرائيل (هيئة غير حكومية تجمع عمد المجتمع العربي وممثليه).

6. عايدة توما سليمان

عضوة كنيست عن الجبهة (حداش)، ناشطة نسوية يسارية. بارزة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والعمال والحقوق المدنية، لديها شعبية قوية داخل التيار النسوي واليسار، وتحظى باحترام واسع بين الحقوقيين، ولديها علاقات وثيقة مع منظمات حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي ومن هنا يعول على دورها حال اتخذت الأحزاب العربية مسار تدويل

الممارسات الإسرائيلية على مستوى الداخل والكشف عنها.

تأثير الأحزاب العربية داخل الكنيست

يظل تأثير الأحزاب العربية داخل الكنيست الإسرائيلي محدودًا مقارنةً بالأحزاب اليهودية، ولكن يمكن ملاحظة تأثيرها في مستوى بعض القضايا الاجتماعية والسياسية التي تهم الفلسطينيين في الداخل، فضلًا عن دورها في التصدي لسياسات الحكومة الإسرائيلية؛ ورغم هذا التأثير المحدود، يمكن القول إنها استطاعت أن تؤثر نسبيًا في بعض القضايا التي تخص المجتمع العربي داخل إسرائيل. على سبيل المثال، كانت هذه الأحزاب تسعى للحصول على مزيد من التمويل لبلدات الفلسطينيين في الداخل، وتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، ومحاربة سياسة التهميش والتمييز التي يتعرض لها العرب. كما كانت تسعى لمتابعة قضايا حقوق الإنسان والمطالبة بإلغاء القوانين التي تميز ضد الفلسطينيين، مثل قانون "الدولة القومية اليهودية".

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فكان لهذه الأحزاب دور في طرح قضايا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لكن تأثيرها في السياسات الخارجية والتعامل مع القضية الفلسطينية يظل ضعيفًا، خاصة في ظل الانقسامات داخلها، والتي حالت دون تشكيل جبهة موحدة للضغط على الحكومة الإسرائيلية في هذه القضايا.

على المستوى التشريعي، فنتيجة لعدد المقاعد المحدود التي تشغلها، تواجه الأحزاب العربية صعوبة في تمرير التشريعات التي تصب في مصلحة الفلسطينيين في الداخل، وذلك على الرغم من أنها تسعى للتأثير في مجال التشريع، لكن تأثيرها يظل محدودًا.

وتواجه تلك الأحزاب العديد من التحديات التي تعوق قدرتها في التأثير، والتي تتنوع بين تحديات داخلية تتعلق بالهيكل التنظيمي والتنافس بين الأحزاب، وأخرى خارجية تتعلق بسياسات الحكومة الإسرائيلي؛ حيث تضعف القوانين الإسرائيلية التي تستهدف القضاء على التمثيل العربي تلك الأحزاب، كما تواجه صعوبة في الحصول على تمويل من الدولة، فضلًا عن التباين الأيديولوجي بين الأحزاب العربية؛ حيث تتسم بتنوع كبير في الأيديولوجيات والتوجهات؛ مما يؤدي إلى صراعات داخلية. فعلى سبيل المثال، هناك أحزاب تدعو للمشاركة في النظام الإسرائيلي والعمل من داخله (مثل راعم)، بينما ترفض أحزاب أخرى هذه المشاركة وتتبنى مواقف راديكالية ضد الدولة (مثل التجمع الوطني الديمقراطي)، ولا شك أن هذا الانقسام يُضعف القدرة على تشكيل جبهة موحدة تؤثر بشكل فاعل في السياسات الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى ضعف الدعم الشعبي الذي يعزز من ضعف تأثير تلك الأحزاب.

وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت نسبة المشاركة العامة في الانتخابات 70.63%، بينما كانت نسبة التصويت في المجتمع العربي حوالي 53.2%، وهي أعلى من الانتخابات السابقة التي سجلت نسبة 44.6%.

وعلى الرغم من الانقسام بين الأحزاب العربية، فإن نسبة التصويت للأحزاب العربية في البلدات العربية بلغت 44.9% من إجمالي الناخبين المؤهلين، وهي النسبة الأعلى منذ عقد. ولكن حتى مع هذه المشاركة ظلت التحديات التي تواجه الأحزاب العربية في تحقيق تمثيل قوي في الكنيست، خاصة في ظل الانقسامات الداخلية بين هذه الأحزاب؛ حيث جاءت نسب التصويت في انتخابات 2022 موزعة على النحو التالي:

القائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي)

- نسبة التصويت: 4.07%
- عدد الأصوات: حوالي 194,000 صوت
- عدد المقاعد: 5 مقاعد

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – العربية للتغيير

- نسبة التصويت: 3.75%
- عدد الأصوات: حوالي 179,000 صوت
- عدد المقاعد: 5 مقاعد

حزب التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)

- نسبة التصويت: 2.90%
- عدد الأصوات: حوالي 138,000 صوت
- عدد المقاعد: 0 (لم يتجاوز نسبة الحسم البالغة 3.25%)

وإذا كان هذا هو مقدار التأثير للأحزاب العربية في ظل عدد مقاعد لا بأس به في الكنيست، وفي ظل مشاركة قوية من الناخبين العرب لصالح الأحزاب العربية في بلداتهم، فإن استطلاعات الرأي تشير إلى احتمالية تراجع هذه النسب على النحو التالي:

- القائمة المشتركة (الجبهة والعربية للتغيير): تتأرجح حول 4.9 مقاعد.
- القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي): تتأرجح حول 4.1 مقاعد.
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي (بلد): يحصل على حوالي 1.5% من الأصوات؛ مما يجعله دون نسبة الحسم البالغة 3.25%، وبالتالي قد لا يحصل على أي مقاعد.

كما تشير الاستطلاعات أنه في حال خوض الأحزاب العربية الانتخابات بشكل منفصل، فإن احتمالية تجاوز نسبة الحسم تصبح أقل؛ مما قد يؤدي إلى تقليص التمثيل العربي في الكنيست.

وبطبيعة الحال فإن تراجع عدد مقاعد الأحزاب العربية في الكنيست وفقًا لاستطلاعات الرأي، ينعكس على نسبة المشاركة من الناخبين وفقًا لاستطلاعات الرأي، التي تشير إلى أن نسبة التصويت في المجتمع العربي قد تنخفض إلى 39%، وهي أدنى نسبة منذ سنوات وربما يمكن تفسير ذلك بحالة الوعي التي تتوفر لدى الجمهور العربي والتي تشير إلى أن الوضع السياسي في إسرائيل بعد طوفان الأقصى في حالة من رفض كل ما هو فلسطيني وعربي، وأن هذا سوف يؤثر بالتبعية في رفض وجود مكون حزبي عربي داخل الائتلاف الحاكم وإن كانت هذه السابقة لم تتكرر سوى مرة واحدة في السابق، إلا أنها أعطت بعض الأمل للمكون العربي في إسرائيل. وفي ظل هذه المعطيات فإن الأحزاب العربية يجب أن تسلك مسار حشد الناخبين العرب للتصويت بكثافة في أي انتخابات مقبلة ومحاولة التركيز على الأجيال القديمة؛ لأن الجيلين الثاني والثالث لديهم اتجاهات مختلفة وتحفظات على مسيرة العمل السياسي العربي في إسرائيل.

موقف الأحزاب العربية بعد طوفان الأقصى

في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" ، ارتكزت مواقف الأحزاب العربية في إسرائيل على الإدانة الصريحة للعملية والدعوة لوقف الحرب، والتركيز على حماية المجتمع العربي داخل إسرائيل من حملات القمع والتحريض، وقد وجدت هذه الأحزاب نفسها في موقع شديد الحساسية، محاصرة بين ضغط الشارع العربي في الداخل الذي عبر عن تضامنه الوجداني مع الفلسطينيين في غزة، وبين مؤسسات الدولة الإسرائيلية التي تبنت خطابا أمنيا متشددًا تجاه أي تعبير عن هذا التضامن. وعلى الرغم من أن الأحزاب العربية لم تصدر بيانات تأييد للهجوم، فإن مجرد التزامها الصمت أو استخدام لغة متوازنة في التعبير عن القلق الإنساني تجاه المدنيين في غزة قوبل باتهامات فورية بدعم الإرهاب أو التضامن مع حماس.

وقد تمثلت مواقف هذه الأحزاب بعد الحرب في التالي:

القائمة العربية الموحدة: وصف النائب منصور عباس هجوم

حماس بأنه خطأ كبير وجريمة ضد المدنيين، داعيًا إلى إطلاق سراح المختطفين، وقد ركزت القائمة على الدعوة لضبط النفس والامتناع عن التصريحات التي قد تؤدي إلى صدام مع الدولة، فقد وصف منصور عباس وحلفاؤه هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023 بأنه "خطأ استراتيجي وجريمة لا مبرر لها"، مؤكدين رفضهم لأي عنف يطال المواطنين بغض النظر عن الجهة، وفي الوقت نفسه ناشدوا أبناء المجتمع العربي داخل إسرائيل بالحفاظ على الهدوء والابتعاد عن أي أعمال قد تُستغل ذريعة لتشديد الإجراءات الأمنية أو المس بالحريات المدنية.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: حيث أدانت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الحرب على غزة، ورفضت قتل المدنيين من كلا الجانبين، وطالبوا بوقف فوري للحرب وإطلاق سراح الأسرى ضمن صفقة تبادل، كما نظموا احتجاجات عربية يهودية ضد الحرب، رغم القيود الأمنية. أبرز هذه المواقف كان توقيع النائب عوفر كاسيف على بيان يدعم دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية؛ مما أثار جدلًا واسعًا في الكنيست.

ووصف النائب منصور عباس هجوم حماس بأنه خطأ كبير وجريمة ضد المدنيين، داعيًا إلى إطلاق سراح الأسرى، وركزت القائمة على الدعوة لضبط النفس والامتناع عن التصريحات التي قد تؤدي إلى صدام مع الدولة، فيما اعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن الحرب على غزة تمثل تحولًا سياسيًا خطيرًا، مشيرًا إلى أنها كشفت فشل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، وأدان الحزب سياسات القمع وتكميم الأفواه التي تعرض لها المواطنون العرب في الداخل، محذرًا من عودة ممارسات الحكم العسكري.

التجمع الوطني الديمقراطي: اعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن الحرب على غزة تمثل تحولًا سياسيًا خطيرًا، وأكد أنها كشفت فشل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، كما أدان الحزب سياسات القمع وتكميم الأفواه التي تعرض لها المواطنون العرب في الداخل، محذرًا من عودة ممارسات الحكم العسكري.

ويعتبر التجمع أن الحرب على غزة تعيد تعريف الحالة السياسية عامة في إسرائيل، وهو ما يتطلب قراءة مختلفة وتعاملًا سياسيًا مختلفًا من قبل المجتمع والأحزاب العربية، حيث دعا التجمع إلى العمل الجماعي من خلال لجنة المتابعة، والالتزام بفاعليات الاحتجاج الجماعية.

موقف عرب إسرائيل تجاه الأحزاب العربية

تتباين مواقف عرب إسرائيل تجاه الأحزاب العربية في إسرائيل فمن جهة، يرى البعض في التعاون مع الحكومة الإسرائيلية عبر الأحزاب مثل "القائمة العربية الموحدة" وسيلة لتحقيق مكاسب محلية، مثل تحسين مستوى المعيشة وزيادة الميزانيات للبلدات العربية، بينما يرى آخرون أن هذا التعاون قد يُعتبر تطبيعًا مع نظام الاحتلال الإسرائيلي الذي يستمر في انتهاك حقوق الفلسطينيين، وأنه من الأفضل تبني مواقف راديكالية ترفض التفاعل مع الدولة تمامًا، كما هو الحال مع حزب "التجمع الوطني الديمقراطي".

وبشكل عام فإن الدعم الشعبي لتلك الأحزاب ضعيف، خاصة وأن هناك خيبة أمل لدى العديد من الفلسطينيين في الداخل بسبب فشل هذه الأحزاب في تحقيق تغيير حقيقي في حياتهم اليومية، خاصة فيما يتعلق بالتمييز والعنصرية من قبل الحكومة الإسرائيلية. وفي ظل هذه الانقسامات، يجد المواطنون العرب في الداخل أنفسهم في مواجهة تحديات معقدة بين الرغبة في التأثير السياسي المحلي والتمسك بالمواقف الوطنية الفلسطينية.

من جانب آخر تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورًا كبيرًا في ضعف الدعم الشعبي لتلك الأحزاب؛ حيث يعاني المجتمع العربي من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع معدلات الفقر

والبطالة، وتدني مستوى التعليم مقارنة بالمجتمع اليهودي. في هذا السياق، يجد بعض الفلسطينيين في الداخل أن الأحزاب التي تعمل مع الحكومة قد توفر حلولًا لتحسين ظروفهم، من خلال توفير المزيد من الموازنات والخدمات.

ويرتكز التوجه الشعبي العام تجاه الأحزاب العربية في تبني الشباب العربي يتبنى موقفًا معارضًا شديدًا للأحزاب التقليدية، خاصة وأن لديه وعيًا كافيًا بالتحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الداخل وفي الأراضي المحتلة بشكل عام، لذلك يركز هؤلاء على المشاركة في الحركات المناهضة لإسرائيل، أو في حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني. أما الأجيال الأكبر سنًا، تميل إلى دعم الأحزاب العربية التقليدية، رغم الإحباط لديهم بشأن نتائج العمل السياسي، إذ يؤمن بعضهم بأن النضال السياسي يجب أن يتم من خلال المؤسسات، ويعتقدون أن التفاعل مع النظام الإسرائيلي قد يؤدي إلى مكاسب على مستوى الحقوق المدنية وتحسين الظروف الاقتصادية في الوقت نفسه، يرون أن عليهم إحداث تغيير في طريقة تمثيلهم، سواء من خلال تجميع القوى أو الضغط على الأحزاب لتقديم حلول عملية، فيما يرى قطاع من الفلسطينيين أن التعاون يضر بالقضية الفلسطينية ويعزز شرعية الاحتلال.

ويطالب قطاع واسع من المجتمع العربي في إسرائيل بتشكيل قائمة عربية مشتركة تضم الأحزاب العربية لخوض انتخابات الكنيست المقبلة، معتبرين أن الانقسام سيؤدي إلى ضياع الأصوات وعدم تجاوز نسبة الحسم للأحزاب المنفردة. كما يرون ضرورة إقامة قائمة موحّدة لتعزيز التمثيل السياسي ومنع تشتت الأصوات داخل المجتمع العربي ، وفي هذا السياق، فقد أطلق رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، سامي أبو شحادة، مبادرة لتوحيد الأحزاب العربية من خلال صياغة ميثاق سياسي يفتح حوارًا بينها حول آليات التعاون المشترك.

مستقبل الأحزاب العربية في إسرائيل في ظل تصاعد مواجهة اليمين المتطرف

في أعقاب عملية طوفان الأقصى وتصاعد الحراك السياسي بين اليمين الإسرائيلي، طرحت الحكومة اليمينية سلسلة من القوانين والمبادرات التشريعية التي تستهدف توسيع صلاحيات منع الترشح وحرمان النواب العرب من حق الاقتراع؛ مما يهدد مستقبل الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست القادمة، ومن الواضح أن هذه الإجراءات تشكل جزءًا من استراتيجية أوسع لتقليص التمثيل العربي وإلغاء المشاركة السياسية للمواطنين العرب في إسرائيل.

في حال نجح اليمين في تمرير قوانين توسيع أسباب المنع وحظر القوائم العربية بالكامل، فإن مستقبل التمثيل السياسي للمواطنين العرب في إسرائيل سيواجه عددًا من السيناريوهات المحتملة، والتي تتمثل في التالي:

- إذا تم حظر القوائم العربية رسميًا من الترشح وهو أمر غير مرجح، فسيؤدي ذلك إلى غياب أي تمثيل برلماني مباشر للفئة التي تشكل نحو 20% من السكان، وهو ما قد يدفعهم إلى الانتقال للعمل السياسي في إطار موازٍ خارج المؤسسات، سواء عبر لجان شعبية أو احتجاجات مستمرة، وهو ما سيعزز من خطر الانفجار داخل المجتمع العربي في إسرائيل ويصعد من المواجهات الأمنية.
- ردًا على المحاولات التشريعية، ستسعى الأحزاب العربية إلى توحيد صفوفها في قائمة عربية موحدة ورفع عرائض وطلبات استئناف لدى المحكمة العليا قبل انعقاد الكنيست، وقد سبق للمحكمة العليا أن أبطلت قرارات لحظر قوائم عربية في 2019 و2022، ومن شأن هذه الإجراءات أن تبطئ أو تعطل تطبيق القوانين الجديدة إذا اعتُبرت مخالفة للركائز الدستورية الإسرائيلية أو للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- قد يلجأ جزء من الجمهور العربي إلى مقاطعة الانتخابات في خطوة احتجاجية على ما يرون أنه تقييد لحقوقهم السياسية ورفض صريح للاعتراف بهم كمواطنين داخل إسرائيل، ومن المؤكد أن المقاطعة الواسعة ستزيد من شرعية الانقسام الداخلي وتقوض قدرة اليسار الإسرائيلي على بناء أغلبية تضم الأقلية العربية.

- يمكن أن تلجأ الأحزاب العربية إلى التوصل إلى تفاهمات مع الأحزاب الإسرائيلية من يسار الوسط لتضم داخل قوائمها مقاعد محدودة بحيث تصبح تلك الأحزاب مختلطة، وتحصن نفسها من الحظر بصفتها أحزاب عربية.

وبالبناء على كل ما تقدم، فإن الأحزاب العربية وكأحد التداعيات غير المباشرة لعملية 7 أكتوبر 2023، وجدت نفسها أمام مفترق طرق يتطلب منها تقييم موقفها في ظل معطيات جديدة وأكثر تطرفًا من عهد تأسيس الدولة الإسرائيلية، ففي الوقت الذي يميل فيه المزاج العربي على مستوى الأحزاب إلى إسناد الموقف الفلسطيني وهو الموقف الذي ظهر حتى في مبادئ هذه الأحزاب عند تأسيسها، فإنها لا تريد أن تتراجع عن كونها مكونًا سياسيًا في إسرائيل؛ لأن اختلال هذا الميزان يحول العمل السياسي العربي داخل إلى إسرائيل إلى عمل نضالي ستتعامل معه الدولة اليهودية بكل عنف.

وعلى الرغم من محاولة بعض الشخصيات مثل منصور عباس تبني خطاب براجماتي، فإن هامش هذه البراجماتية يتراجع مع استمرار الحرب في قطاع غزة ويضاف إلى ذلك فقدان الثقة من الناخب العربي في قدرة هذه الأحزاب على التأثير؛ مما ينبئ بحالة من التحول الجذري في خطاب هذه الأحزاب وطبيعة عملها في إسرائيل وهو ما ينبغي التعامل معه بإعادة هيكلة تنظم هذا الوجود بشكل جديد ولا تلغيه، فلا جدوى من الخطاب النضالي على صعيد الداخل الإسرائيلي ولكن تدويل هذا الخطاب من خلال المحافل الدولية قد يشكل ورقة ضغط على تيار اليمين المتطرف على الرغم من أنها ستثير حالة من الصدام المباشر بعد عقود من ضبط النفس السياسي الذي لم تجنِ منه لا الأحزاب العربية ولا المكون العربي مكسبًا في إسرائيل.

الأحزاب العربية إذن لديها الفرصة لتكون ذات تأثير في الحياة السياسية الإسرائيلية من خلال توحدهم في قائمة واحدة يمكن أن تساعدهم على أن تكون قوة قادرة على الدفاع عن حقوق المواطنين العرب والحفاظ على هويتهم وتحقيق المساواة المفقودة داخل الدولة وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون لدى هذه الأحزاب رؤية واضحة لأهدافهم والابتعاد عن تحقيق مصالح شخصية، أما دون ذلك فسوف تستمر هذه الأحزاب تدور في دائرة الضعف والانقسام خاصة في ظل تنامي اليمين المتطرف الذي يهدف إلى تحجيم التأثير العربي في السياسة الإسرائيلية إلى أقل حد ممكن، وفي التقدير أن الانتخابات المقبلة ستكون أول اختبار حقيقي لوضعية هذه الأحزاب عقب عملية طوفان الأقصى.